حاشية على حاشية الخطائي



يؤت الحكمة فقد اوتي خيرا كثيرا قوله وفضلي اي نزعا ولا يتوهم كون
على للتصريح لان هذا الحكم مخصوص بلفظ الدعاء والهداية ان عدي بنفسه الى
المفعول الثاني بنفسها فهي بمعنى الايصال وان عدي اليه بالى او اللام
فبمعنى اراءة الطريق [illegible] العرب اسم جنس للعربي كالعجم للعجمي وكان المراد
بالعجم ههنا ما سوى العرب ويحتمل ان يكون الاكتفاء لكونهما العمدة من
بين الانواع والا فالهداية النبوية لا يخصها قال الله تعالى وما ارسلناك
الا رحمة للعالمين وقوله على وجه الكمال والتمام اما متعلق بالهداية او بالنبوة
او بالصلوة او بالحمد وهذا على سبيل منع الخلو اذ يحتمل التعلق بالاثنين
او الثلثة او الاربعة على التنازع قوله لان الحمد يعم الفضائل هذا
المزايا الغير المتعدية والفواضل هي المزايا المتعدية فان قيل نفس
المزايا الاربعة متعدية وتعدية الاثر مشترك اجيب بان المراد بنفس
الفواضل لا يتعدى فانها هي العطايا [illegible] لا الانعام و[illegible] الا انك
في تعديتها من المنعم الى المنعم عليه ولو سلم ان نفس الفواضل لا يتعدى
اي لا ينتقل من موصوفها فيقال المراد بالمزايا المتعدية الصفات الجميلة
الفعلية اي التي شانها ايراث اثر نافع الى الغير كالعفو وايصال النفع
والانعام فانها مزايا يتعدى الى الغير بمعنى ان الغير يتاثر عن نفس تلك
الصفة بخلاف الصفات الذاتية كالعلم ووجوب الوجود والحسن ...... واعتدال القامة

بتمامه

والفواضل

زوما

وبالجملة ليس المراد بالتعدية الانتقال بل التبادر قوله من عظايم النوال
في الصحاح النوال العطايا وكذا النايل قوله ما لا يحوم حوله وفي بعض
النسخ حومه وفي الصحاح حام الطاير وغيره حول الماء وحومه يحوم حوما
وحومة اي دار وحاصل النكتة الاولى ان في اختيار الحمد على الشكر
اشارة الى ان المحمود تعالى شانه جامع بين جلايل الكمال وجزايل النوال
والنعم لما كان جامعا للجهتين كان الانسب في مقام ثنائه الاتيان
بما لا يختص بجهة دون جهة فتدبر واعتبر الوجهين في نظايرها قوله وانه
[illegible] بلفظ الحمد لائق لو اريد المحافظة على لفظ الحديث لوجب الاتيان
بالحمد لله بدل الحمد لك لانا نقول انما عدل عنه لما سنح من قصد افادة
الاستمرار التجددي هذا مع ان الرواية في الحديث مختلفة ففي رواية هكذا
لم يبدأ فيه بحمد الله وهذا يدل على انه لا يتعلق غرض بخصوص صيغة
الحمد لله لكن لما اتفق [illegible] تان في لفظ الحمد كان الاولى المحافظة
على قدر المشترك قوله اجذم بالذال المعجمة في الصحاح جذم الرجل
بالكسر جذما اي صار اجذم وهو المقطوع اليد وفي الحديث من تعلم القرآن
ثم نسيه لقي الله سبحانه وهو اجذم وقد يروى بالزاء المعجمة من الجزم وهو
القطع قال في الصحاح جزمت الشيء اي قطعته هذا ويمكن ان يوجه اختيار الحمد
على الشكر بانه لما كان اقوى افراد الشكر واظهرها دلالة على اتصاف المنعم

الشيخ ص

بالكمال

بالكمال ما هو باللسان ولذا قال الحمد راس الشكر ما شكر الله عبد لم يحمده اختيار

الحمد تنبيها على انه المعروف وبانه الكلام بلا شكر صلى الله عليه من تاليف هذا الكتاب نعمة

من جملة القول والسلام انما سبب في مقابلة الشكر من هذا القبيل وهو الحمد

و على المدح عطف على قوله الشكر اى اثر الحمد على المدح لان المدح

يعم ما لا اختيار للممدوح فيه انه اعلم ان التخصيص بالاختيار في الحمد والتعميم

في المدح يحتمل ان يكون باعتبار مدخول الباء اعني المحمود به والممدوح به

ويحتمل ان يكون باعتبار مدخول على اعني المحمود عليه والممدوح عليه وقد ذهب

الى كل بعض واختار آخرون تخصيصهما بالاختيار وحكموا بترادفهما

وهو مذهب الكشاف واتباعه

واما الترادف على جهة التعميم في الحمد ايضا فلم يذهب اليه من يتوقف به

وقد يفرق بين الحمد والمدح بالعموم والخصوص بوجوه آخر كان الحمد

لا يكون الا للفاعل المختار بخلاف المدح او بان الحمد مختص بذوى العلم

بخلاف المدح كما ستعلمه المخت او بان الحمد لا يكون الا على جميل اختياري

بل ينبغي ان يكون صاحبه مختارا ولو في غيره وهذه الوجوه متقاربة بل

متحدة في المآل وبالجملة لو بني الامر على تفرقة فوجه اختيار الحمد ما افاده

المحشي من الوجوه وان بني على الترادف فوجه اختياره هو موافقة

الكتاب والسنة دون سائر الوجوه ويمكن ان يوجه مع القول

بالترادف انه اثر الحمد لكونه نصا في كون المحمود عليه مختارا او وصل احسانه

عليه الصلوة والسلام صح

بما هو صح

اى انه لا يكون الا لمحمود عليه نفس عليه اختيار ... صح

اوبق الحمد يختص الحمد بخلاف المدح صح

الى العبد صح

بخلاف المدح فانه يحتمل ان يغفل السامع عن الترادف الى العموم
المشهور قوله ويكون بعد الاحسان قيل طلاقها بان الحمد يكون بعد الاحسان لا قبله
ينافي القول بانه ثناء باللسان على قصد التعظيم سواء ...
اقول كان مراده ان الحمد لا يقع في مقابلة الاحسان الا بعد الاحسان
بخلاف المدح فانه قد يكون الباعث عليه احسانا ناجزا وصلة او تتوقع ...
وهذا لا يقتضي ان لا يقع الحمد الا بازاء الاحسان وقد اجيب بان المراد بالحمد
ههنا هو الحمد العرفي وهو يجب ان يكون متعلقا بالنعمة والتعريف الذي هو تعريف
الحمد اللغوي فلا يقع التنافي وانت تعلم ان فيه نظرا لان المحشي ذكر في توجيه ايثار
الحمد على الشكر ههنا عموم الحمد وشموله للنعم وغيرها وهذا نص في ان المراد
ههنا هو اللغوي لا العرفي قوله وان ما له سبحانه من صفات الكمال صادر عنه
باختياره لكان ... شيئته فان قيل قد تقرر ان لا اختيار له تعالى في صفاته والا
يلزم حدوثها قلت قد ذكر ... انه تعالى على صفاته يوجب كونه مختارا
فيها فاما ان يصار الى ما ذكره بعض الاذكياء انه ... يلزم من كونه تعالى مختارا
فيها انتهى والحاصل انهم قد ارتكبوا مقدمتين متنافيتين فلا بد في القدح
في الحد بها اما على تقدير القدح في الاول فيظهر ما ادعاه في الاصل الى ... من ان
في الحمد اشعارا بان ما له تعالى من صفات الكمال وجزيل النوال صادر عنه تعالى
باختياره واما على تقدير القدح في الثانية وتسليم الاولى فلا ... ينبغي ان

كذا قيل

صدورها ... الى انه تعالى لما كان كافيا
فيها ومستقلا بها فكانه مختار فيها ...

ان يق اينا الحمد لولا انه على انه تعالى مستقل في صفاته وعطاياه
حتى كانه مختار فيهما وللمتكلفين اه يحك كلام الحاشية على هذا
التحكيل او لكمال اه ان صفاته تعالى اختيارية يستلزم حدوثها
واستدلوا عليه بان اثر المختار مسبوق بالقصد والقصد
الى ايجاد الاثر مقارن لعدمه لان القصد الى ايجاد
الموجود محال اورد عليه الآمدي انكم ان اردتم ان اثر
المختار الممكن المسبوق بالقصد زمانا فممنوع في حقه تعالى
وانما ذلك في قصدنا الى افعالنا لنقصاننا وان اردتم مسبوقيته
ذاتا فنمنع قولكم القصد الى ايجاد الاثر مقارن لعدمه انما
يلزم ذلك لو تقدم القصد زمانا ثم اعلم ان كون صفاته تعالى
صادرة عنه بالاختيار او بالايجاب انما يتصور على مذهب
الاشاعرة من كون صفاته تعالى زايدة على ذاته واما على
القول بعينيتها كما هو الحق فلا صدور لا بالايجاب ولا باختيار
ومما ينبه على صحة هذا المذهب ان صفاته لو كانت زائدة
قائمة بذاته تعالى وصدورها عنه اما بالايجاب فيلزم
كونه تعالى فاعلا موجبا في البعض وهو خلاف ما اطبق
عليه الكل واما بالاختيار فيلزم التسلسل في صفات التي يتوقف

الكاملة فلا يتخلف عنها الفعل قال ان اردتم

فان لا يكون الا بعض ... ان يتصف بالوجوب
بالفعل في الا ... مسبوقا بالتردد ... ان
الايجاب الصفات ... الايجاب انما يتصف ... في البعض

عليه التاثير بالاختياري كالعلم والقدرة
والارادة والقول لعينية تلك الصفات
وزيادة ما سواها باطل بالاتفاق قوله وانه
لخ شيء منيف اي شريف قوله ولما ذكرنا اجرا
من الوجهين في الاول اي في ايثار الحمد على الشكر
والوجهان فيه موافقة للكتاب والسنة قوله
عاطلة اي عارية وحلية الرجل صفته كذا في
الصحاح ويفسر بالزينة ايضا قوله لان المضارع
يدل على الاستمرار التجددي بخلاف فانه يدل
على التجددي دون الاستمرار قوله في هذا المقام اي
مقام الحمد بازاء الانعام بخلاف ما اذا كان
في مقابلة الصفات الكمالية فانه لا يناسبه الا
ستمرار التجددي بل انما يناسبه بمقتضاء المقام
الدوام والثبات المبنيان عن القدم
والسرمدية ولا يبعد ان يدعى فيهما
ايضا مناسبة التجدد باعتبار تجدد
اثار الصفات الكمالية قوله كما ذكر في المفصل

حليته

الماضي ص

بمقتضى

حيث قال الله احمد على ان جعلني من علماء
العربية تعريض المتضمنة من الاشارة
تفخيم او لكمال شفقته على اخوانه من العلماء
الراسخين حيث شاركهم في هذا الحمد
نظيره ما وقع حيث قيل السلام علينا
اتول او للاشارة الى ان حمد الله تعالى
ليس مما يقوم به احد دون احد وان من
شئ الا يسبح بحمدك والتفصيل ههنا
ان صيغة المتكلم مع الغير يدل على وجود
مشارك في صنف الحامدية فهذا المشارك
اما بنو صنفه من العلماء الراسخين او بنو عمه
من الانسيين او بنو جنسه من الملائكة
والجن والناس اجمعين او كل العالمين او
ما يختص به من الجوارح والموارد وتشريك
الغير على اى تقدير اما للاستعانة او للاشفاق
عليه او لدفع توهم اختصاص الحامدية
ومضروب الثلثة في الخمسة خمسة عشر

في التشهد ص

للحامد ص

وان لم يخل بعضها عن بعض كاحتمال تشريك المواد للتشفق
عليها ويحتمل وجوه اخر فى المختصر كذى سبب التشريك لا يخفى
عليك بعد التامل قوله حمد الله تعالى تعميم الموارد الثلثة افيد ان
يقتضى ان يكون الحمد محمولا على العرفى الذى هو الشكر اللغوى او قريب
منه بادنى تفاوت وما ذكره سابقا فى وجه ايثار الحمد على الشكر
من قصد تعميم الفضائل والفواضل يقتضى ان يكون المراد بالحمد
ههنا هو اللغوى فبينهما نوع من التنافى وغاية التوجيه ان يقال
ان الحمد ههنا لغوى ومختص باللسان غاية الامر انه يقترن لموافقة
اعتقاد الجنان وافعال الاركان لا على انهما داخلان فى الحمد بل
على انهما مقترنان بالحمد ومن روادفه وعبارة المختصر لا تفى بهذا
التكلف اقول ولا يخفى ان ما افيد كما لا يصلح توجيها لعبارة المحشى
لا يصلح توجيها لايثار صيغة المتكلم مع الغير اللهم الا يوجه بعيد
يحمل شرط الحمد حامدا كان بنسبة الفعل الى الشرط لا يتعارف بخلاف
نسبته الى الآلة والوجه ان يق ان هذا مبالغة فى استحقاقه تعالى
الى الحمد اللغوى حتى ينبغى ان لا يحمد باللسان وحده بل ينبغى ان يصير
سائر الاعضاء لسانا فى حمده تعالى كما يق البصار الحبيب
ليس بالعين وحده بل بجميع الجوارح ومحبته ليس بالقلب

وحده بل لجميع الاعضاء قال الشاعر ليس الفواد محل حبك وحده
كل الجوارح في هواك فواد قوله ووجهه ان يجعل ما يحمد به من الموارد
كالمد اشيل المتبادر من قوله الحمد ان نفس الشخص الحامد داخل ولا يخفى
انه يبعد جعل آلة الفعل مشاركا للفاعل في الاخبار عن الفعل كما في
يقطع باعتبار اسناد القطع الى القاطع حقيقة والى آلته مجازا اقول قد
يناسب امثال ذلك في المقامات الخطابية والشعرية كما قدمناه
ولا يلزم منه ان يكون حسنا في جميع المقامات ثم لا شك في لطفه وافادته
مبالغة بليغة في مقام الحمد والذوق السليم يشهد به قوله هذا
كما ذكره بعض اهل التحقيق المراد به الامام الشرازي ووجه النظر انه
جعل ما يصلي به من الـ... الباطن مصليا فكذا ههنا يجعل ما يحمد به من
الموارد حامدا فهذا استشهاد منه على عدم امتناع تشريك الآلة مع
الفاعل في الخطابيات صلوة الجماعة تفضل على صلوة الفذ
بسبع وعشرين درجة كذا في الحديث والفذ الواحد وقد فذ الرجل فذا
اذا انفرد عنهم وبقي فردا قوله وانه حرف الخطاب اقول فيه نظر فان
حرف الخطاب هو الكاف في نحو ذلك واياك والكاف في الحمد لك نعم الكاف
ضمير اسم لا حرف والجواب انه اراد بالحرف ما يقابل اللفظ المركب
من الحروف او اراد بالحرف مطلق اللفظ او مطلق الكلمة اطلاقا

للخاص على العام هذا وقد صرح صاحب الكشاف بان القوم
كثيرا ما يتسامحون فيطلقون الحرف على اسماء حروف المعاني
وعلى الظروف ونحوها من اسماء الاشارة والضمائر وغير ذلك
السيد الشريف ولعل فائدة التسامح في اسماء الحروف رعاية
الموافقة بين الاسم ومسماه في التعبير عنهما بالحروف وان اختلف
معناه فيهما ويجوز ان يكون من باب اطلاق اسم المدلول على الدال
واما في الظروف ونحوها من الاسماء الاشارة وغيرها فالتنبيه
على نوع قصور فيهما عن مرتبة الاسماء الكاملة ومشابهتهما للحروف انتهى
فقد اتضح مما افاده سيد الشريف وجه ثالث وهو ان يكون اطلاق
الحرف على ضمير الخطاب لعلاقة المشابهة وسياتيك في مباحث
البيان من كلام الشارح التصريح بجواز ان يكون استعمال لفظ في
معنى واحد استعارة باعتبار ومجازا مرسلا باعتبار آخر كاطلاق المشفر
على شفة غليظة قوله بل ربما يدعى ان ترك ذكر ما يدل عليه اوفق بمقتضى
المقام قوله لان الذكر يوهم ان في هذا الاستجماع المذكور لمناسب ان
يحمد الحامد حمدا مناسبا لهذا الاستجماع واتى له ذلك ونعم ما قال العارف
از دست و زبان که بر آید * کز عهده شکرش بدر آید * بل المهم كلمة
بل ههنا للاضراب وحاصل هذا الوجه انه لما تصدى لحمد الله تعالى اقبل عليه

وترقى ذلك الى ان خاطبه تعالى دالا احسن ما يقال انه راى ان الابتدا
باسمه يصون المبدا ارية عن وصمة النقص وجد من نفسه محركا
لا تقال [illegible] فلما لاحظ صفة الرحمن اى مولى النعم فى الدنيا للكل قوى
ذلك المحرك ثم لما تامل فى صفة الرحيم اى معطيها فى الآخرة
للمؤمنين كان انتهى ذلك المحرك قوة فصار المقام مناسبا للخطاب
فخاطبه بخطاب مكتفية انتهى ذلك ولك ان تحمل كلام المحشى على هذا
وقد يوجه ايثار حرف الخطاب بانه اشعار الى انه سبحانه تعالى
كانه مشاهد للحامد حال الحمد اشارة الى غاية مرتبة الاحسان فى حمده تعالى
لان الاحسان ان يعبد الله تعالى كانك تراه قوله ولا يبعد ان يقال
تنبيه على غاية قربه [illegible] حامد كما قال الله ونحن اقرب اليه من حبل
الوريد وانه كان [illegible] لنقصانه فى كمال البعد عنه كما يدل عليه كلمة يا نعم
ما قال العارف بالله دوست نزديك تر از من بمن است ** وين عجب تر
كه من از وى دورم ** اين سخن با كه توان گفت كه دوست ** در كنار من و
من مهجورم ** كما سيجى فى قول المص الحمد لله حيث يقول الشارح وتقديم
الحمد باعتبار انه اهم نظرا الى كون المقام مقام الحمد قوله مؤنة ذكر ما يدل
عليه المؤنة التعب والشدة فاشتهر فيما يحتاج اليه انسان كالزاد للسفر
قوله من ضرب الاختصاص من قبيل لجين الماء ولا يصفو ترشيح للتشبيه

الحمد لله

ويحتمل ان المكنية والتخييل والترشيح تشبيه لاختصاص بمشروب
ثم اثبات المشروب له ثم ضم لا يصفوا منه قوله فان المناسب ههنا
قصر الافراد ولا بد ههنا من تقديم مقدمة وهي ان القصر تخصيص
شيء بشيء قد يكون بالنسبة الى جميع ما عداه ويسمى قصرا حقيقيا وقد يكون
بالنسبة الى بعض ما عداه ويسمى اضافيا ثم الاضافي ينقسم الى قصر
افراد وقلب وتعيين لانه اما يورد اذا كان المخاطب او السامع
مصيبا في اصل الحكم مخطئا في طرفه فخطاؤه اما باعتقاد شركة غير
الطرف مع الطرف في الحكم او باعتقاد عكس الواقع او تساوي
الطرف وغيره عنده في احتمال الانتساب مثلا ما قام الا زيد لمن (قوله قصر)
اعتقد ان القائم زيد وعمرو وكلاهما قصر افراد ولمن اعتقد ان القائم
عمرو لا زيد قصر قلب ولمن تردد ان القائم هل هو زيد او عمرو قصر
تعيين اذا عرفت هذا فاعلم ان القصر في قولك الله الحمد ان كان
اضافيا بالنسبة الى اللات والعزى مثلا ينبغي ان يكون قصر
افراد لان كل عاقل يعلم استحقاقه تعالى للحمد فلا يتصور التردد في (عالم)
ان المستحق للحمد هل هو تعالى او غيره حتى يكون قصر تعيين ولا اعتقاد
ان المستحق ليس هو الله تعالى بل غيره حتى يكون قصر تعيين
قلب ثم قصر الافراد في اياك نحمد يشتمل على قصورين فانه يستدعي
ان يكون له

ان يكون هناك مخاطب يعتقد ان الحامد المؤمن يحمد الله ويحمد غيره
فيرا بهما شريكين في الحمد وهو نظرا الى ما يدل عليه قوله في حاشية الحاشية
لان المخاطب لا يخلو من ان يكون مؤمنا او مشركا وكل واحد منهما
لا يعتقد الحامد المؤمن مشركا انتهى ويوجد في بعض النسخ في ذيل
هذه الحاشية قوله وفيه ما فيه ايضا وكانه اشارة الى ما سيجيء من المناقشات
فهذا توجيه لكلام المحشي وقوله في اصل الحاشية فيه ما فيه على هذا من تتمة
الاعتراض لا اشارة الى ما في الاعتراض من المناقشات وان
احتمل ذلك مع قطع النظر عن حاشية الحاشية ثم اقول اعلم ان هذا
الاعتراض تخييل محتمل من وجوه الاول انه يجوز ان يكون القصر في اياك
نحمد حقيقيا فلا يستدعي اعتقاد الشرك الثاني انه منقوض بالحصر الواقع
في قوله تعالى اياك نعبد واياك نستعين فما هو جوابه فهو جوابنا الثالث
انه ان اراد ان المخاطب لا يعتقد ان الحامد المؤمن يوصف بالحامدية والا
مشترك فمسلم لكن الحصر لا يستلزم ذلك وان اراد انه لا يعتقد ان الحامد
المؤمن مشرك مع قطع النظر عن هذا العنوان والذهول عنه فهذا غير مسلم
والسند ظ الرابع ان غاية ما لزم هو اعتقاد المخاطب ان المتكلم يجوز
مشاركة غيره تعالى اياه في استحقاق الحمد وهذا ليس من الشرك
الذي ينافي الايمان لكنه لا يناسب المؤمن سيما اذا كان في مقام

والحامدية ويمكن ان يقال انها هذا
وان لم ينافي الايمان صح

حمده تعالى وحقيقته الا ان استحقاق الحمد واهليته على الحقيقة ليس الا لله
تعالى اذ الحمد اما بازاء صفات الكمال او بازاء العطايا والنوال وكلاهما
من عند الله حتى ان صاحب الكشاف مع تصلبه في الاعتزال قال خالق
العباد ولما يصدر عنهم بالاختيار من الاعمال قال واما حمده غيره تعالى
فباعتبار الاعتداد بان نعمة الله جرت على يده انجام انه يلزم
ان يكون هذا الاعتقاد من المخاطب وفي شان الحامد بل يكفي
ان يكون في الواقع اياه في الاستحقاق المذكور قال صاحب الكشاف — من يعتقد الشركة غيره مع
بعدما قرر ان الجار في البسملة يتعلق بفاعل موخر نحو اقرأ
وابتدأ فان قلت لم قدرت المحذوف متاخرا قلت لان الاهم من
الفعل او المتعلق به هو المتعلق به لان المشركين كانوا يبدؤن
باسم آلهتهم فيقولون باسم اللات وباسم العزى فوجب ان
يصدق الموحد اختصاص اسم الله تعالى بالابتداء انتهى هذا
كلامه ان المخاطب في الحمد لله هو الله فلو رد على حال المخاطب لم يتصور
قصر الافراد اليه عن اصله وللمتكلف ان المخاطب على ما يشتمل — يحتمل مع
السامع فيندفع الخامس والسادس قوله وحمل التقديم على مجرد
الاهتمام الى قوله اشارة الى دفع ما يقال من انه ليس يجب ان
يكون لافادة القصر حتى يتجه الشبهة بل يجوز ان يكون لمجرد — التقديم مع

الاهتمام

الاهتمام قوله وههنا بحث وهو انه لايكفي في التقديم مجرد الاهتمام بل لابد
ان يبين ان الاهتمام من اي جهة وباي سبب نص عليه الشيخ في دلائل
الاعجاز ويجيء الاشارة اليه في كلام المص والشارح ايضا والجواب انا لانعني
بمجرد الاهتمام ههنا مجرد اهتمام المتكلم بشان المتقدم بل كونه اهم
واشرف في نفس الامر وهذه النكتة باعثة على اهتمام المتكلم بشانه
في تقديمه اياه والذي لايكفي بمجرده هو الاهمية في نفس الامر وبينهما
فرق قوله على ما قيل قال به صاحب الكشاف وصاحب المغني واختار
ابن الحاجب انه لا يعم القريب والبعيد واقول بناء على مختاره انه اثر
كلمة يا لان ما عداها يقتضي القرب المكاني والبعد المكاني بخلافها فانها
لايقتضي شيئا منهما وفيه نظر قوله يا من شرح متعلق بقوله اثر قوله
حبل الوريد في الديوان هو عرق بين العنق والمنكب قوله هضما
لنفسه وقيل تعظيما وتبعيدا للحضرة المقدسة عن قرب الجامد المكدر
بالكدورات البشرية قوله وقدم شرح الصدر الخ قيل الظاهر ان المراد
بشرح الصدر وتنوير القلب ههنا واحد على ما قالوا في قوله تعالى افمن
شرح الله صدره للاسلام اذ محل تلخيص البيان هو القلب الحقيقي
لا الصدر الذي هو وعاؤه ففي العبارة تفنن اقول وانت خبير بان
كون شرح الصدر مقدما على تنوير القلب بحسب معنييهما الاصليين

في نظر المتكلم لا الاهمية ص

يكفي نكتة للتقديم والتجزأ في المقصد ههنا ولعل مراد المحشي ما ذكره
قوله لان التبيان ابلغ اي اشد واكثر مبالغة وقوله لانه بيان
مع دليل معنوي للابلغية كما ان قوله على ما تقرر دليل لفظي للاتم
قوله وتنوير القلب بالنصب وهو مع خبره معطوف على قوله لان
التبيان ابلغ من البيان والمقصد الثاني مقدمة ثانية لدليل التخصيص
البيان بالشرح والتبيان بالمتن قوله والقياس فتح التاء لان
المصدر من الثلاثي المجرد للمبالغة قياسه فتح التاء كالتعداد والتهدار
ويحكى عن سيبويه ان التبيان قائم مقام المصدر كما يقام النبات
والعطايا مقام الانبات والاعطاء وليس بمصدر للمبالغة كالتكرار
والتذكار والا لفتح تاؤه وح فلا شذوذ فيه قوله والمراد من تلخيص
البيان كونه خالصا الظاان يقول جعله حال تلخيص متعد الى مفعول
لازم وكانه بيان الحاصل المعنى قوله وح ذلك قال في الحاشية اي
تشبيه التبيان بالبروق مع ان المشبه وهو التبيان مفرد
والمشبه به وهو البروق جمع اما لان التبيان للجنس واما للمبالغة
حتى كان التبيان الواحد بقادم البروق المختلفة اقول ولا يخفى
ان توافق الطرفين في الافراد والتعدد غير لازم فانه قد يتعدد المشبه
ويتحد المشبه به ويسمى تشبيه التسوية وقد تنعكس الامر فيسمى

[illegible]

تشبيه الجمع لا يتأتى في هاتين الصورتين بكون المشبه او المشبه به كل واحد
من تلك الامور المتعددة لا جميعها الا ان نقول فليكن ههنا كذلك كيف لا
ولا منافاة تبطل معنى الجمعية وكان ما ذكره المحشي اخذ بالاليق والاولى
فتامل قوله بمعنى اسم الفاعل اي الخاطف لانه نفس المشبه به اعني البرق
لا لازمه وقوله لكونها مصدرا وجه صحة لكون اللامعة اللمعان فان المصدر
قد يجيء بهذا الوزن كالعافية وقوله القبسان صلة لاثبات اللوامع وخبرها
يكون قوله استعارة تخييلية قوله والمناسب اه اشارة الى ان
في الوجهين السابقين قصورا من حيث ان تشبيه القبسان بالبروق
صريحا او كناية لا يناسب قوله من مطالع المثاني بل المناسب تشبيه
القبسان بالشمس او الثواقب اما صريحا او كناية على قياس ما سبق
ولما استشعر ان هذا التوجيه يأباه اللمعان فانه من خواص البرق
اجاب بانه لا يابى عن ذلك لجواز ان يراد به مطلق الطلوع
والظهور وان كان اكثر استعماله في الظهور البروقي ثم اقول
اطلاق اللمعان على هذا المعنى الاعم يحتمل ان يكون مجازا من باب
اطلاق الاسم الخاص على العام كالمرسن على الانف ويحتمل ان
يكون حقيقة فان اللفظ العام قد اشتهر في بعض افراده ويكثر
استعماله فيه كالميزان فيما له كفتان مع انه في الاصل لما يوزن به مطلقا

على انها جمع لامعة بمعنى اللمعان فان في
الحاشية انما قيده به لانها لو كانت م
بمعنى م

لا لامعة ... جمع لامعة بمعنى اللمعان

والقابسة

بان صح

حتى ان العقل ميزان والشرع ميزان والاسطرلاب ميزان ولهذا
نظائره كثيرة وكلام المحشى ينظر الى انه ناحت مثال وان كان اكثر ما يستعمل
فى البرق فمن حمله على الاول ثم اعترض عليه بانه قد ذكر فى التقسيم المختصر
من اساس اللغة لمع البرق والصبح وغيرهما لمعانا فلذلك لا يختص بالبرق
فقد انحرف عن سلك السداد قوله ان يكون بالثناء المثلثة قيل
هكذا فى النسخة المصححة بتصحيح الشارح ... جمع مثنى على صيغة المفعول من
التثنية او جمع المثنى اى المفعل اسم مكان من التثنية بمعنى التكرار
والاعادة صرح به صاحب الكشاف فى سورة الزمر وفى الصحاح
المثانى من القران ما كان اقل من المائتين ويسمى فاتحة الكتاب
مثانى لانها تثنى فى كل ركعة اى صلوة ويسمى جميع القران مثانى ايضا
لاقتران اية الرحمة بالعذاب وقيل لانه كرر فيه القصص والاحكام
او كرر نزوله قوله مقام التلخيص والايضاح اللذين هما مصنفان
للمص فى هذا الفن ومن اللطافة بيان لما فى الجمع قوله شيون جمع
ارقوله ومن اللطافة
شان وهو الامر والحال فكل شيونه عطف تفسير لجميع اموره قوله
طلبته فى الصحاح الطلبة بكسر اللام ما طلبته من شئ والبغية بكسر
الباء وسكون الغين المعجمة الحاجة قوله لان وجه التجرد يصير
سببا لمناسبته لجواب الحق وفى جهة التعلق يصير سببا

ما قوم

سبب اجابته التجرد

للملائكة لنا قوله فلذا اى لكون نبينا صلعم اعظمهم رتبة ومرتبة اقول
اولانه هو المبعوث من عند الله علينا والواسطة فى وصول فيضه
الينا قوله فى مستهلها اى مستهل الجمع المغرب المستهل اسم مكان او زمان
من استهلوا الهلال اذا رفعوا اصواتهم عند رؤيته ثم قيل استهل
الهلال اذا ابصر او من استهلال الصبى وهو ان يرفع
صوته عند ولادته وفى الصحاح استهلال المطر انثيال
السماء وذلك فى اول مطرها انتهى هذا اصله ثم عمم فاطلق على اول كل شىء
قوله فلذلك ايضا اى ولان التوصل بالواسطة ذات الجنبتين
واجب اذا قلت المناسبة بين الطرفين قوله واثر لفظ النبى
على كون الرسالة اعلى مرتبة من النبوة اذ الرسول من له كتاب وشرع
والنبى اعم من ذلك فى لفظ النبى اه اقول او للاشارة الى
انه يستحق الصلوة لاجل النبوة فلان يستحقها من حيث الرسالة
اولى قوله وهو فعيل بمعنى مفعول افيد ان فيه تاملا لان النبى بمعنى
المرتفع لا بمعنى المرفوع والمشرف واعترض عليه بعض الفضلاء
بان الظاهر ان يكون الفعيل مشتقا من الثلاثى المجرد ويكون بمعنى
اسم الفاعل او المفعول من المجرد ولا يكون بمعنى اسم الفاعل او المفعول
من المزيد فيه فلا ظهور له كيف وكثير من الصيغ المجرد تشارك فى المعنى

الا قلت

قلت من والذى قال ان الفعيل لا يشتق
من المزيد فيه واما انه لا يكون بمعنى
الفاعل او المفعول من المزيد فيه

مع المزيد فيه قال في الصحاح هدى واهتدى بمعنى ثم اقول الاليس التفسير
الغنى بانه شرف على اير الحلق على ما في اصل الكتاب نقلا عن الصحاح
من هذه القبيل هذا وكتب في الحاشية ولو كان من نبي بمعنى آخر
فاصله النبؤة وهو فعيل بمعنى الفاعل قوله للمتحدين على صيغة الفاعل
اى المعارضين في الصحاح تحديت فلانا اذا باريته في فعل ونازعته للغلبة وفي الد... ر تحدى فلانا نازع للغلبة
وقيل المتحدين اسم مفعول من التحدي وهو طلب المعارضة وجمعه
المتحدين بالفتح كالمصطفين هذا وعن معارضته متعلق باعجازه صلعم
قوله كما في قولهم حب رمانك حيث اضيف الحب الى الرمان
ثم اضيف حب الرمان الى المخاطب حب الرمان في قوة كلمة
واحدة اضيف الى المخاطب لا انه اضيف الحب الى الرمان ثم
اضيف الرمان اليه فهنا ايضا لم يضف الدلايل الى الاعجاز
ثم الاعجاز اليه صلعم حتى يلزم وصفه صلعم بالاعجاز بل قد اضيف
دلايل الاعجاز التي هي بمعنى المعجزات اليه صلعم والمراد بالاعجاز
ح ما هو وصف المعجزات لا وصفه صلعم فصار المعجزات دلايل
اعجاز المعجزات وهذا وان لم يمتنع اذ يجوز ان يفهم من نفس
الفعل الخارق للعادة كونه معجزا فيكون دليلا لاعجاز نفسه لكنه

ضاف الى

صلاف النظم فلذا قال لا لحسن والتفصيل انه بنى الامر اولا على ما هو الظاهر من
اضافة الا[illegible] ى صلعم وانه حمل الاعجاز على معناه اللغوى فيه ان
لا يصح لغة الا ان العرف يأباه فعدل عنه الى كون المضاف دلائل الاعجاز
وحمل الاعجاز على اعجاز المعجزات لا على اعجاز النبى صلعم واراد بالدلائل
المعجزات كما في الوجه الاول فتوجه لزوم كون المعجزات دلائل الاعجاز
نفسها فعدل عن هذا [illegible] الاعجاز [illegible] اعجاز القرآن وحمل
الدلائل على براهين اعجاز القرآن وفى هذا الوجه ايضا اضيف دلائل
الاعجاز الى النبى صلعم كما فى الوجه الثانى فتامل وتبصر قوله ثم معنى
تاييد المعجزات اى كونها مويدة على البناء للمفعول وحاصل هذا المعنى
ان اسرار البلاغة يويد القرآن حيث صار معجزا بسببها فاذا ايدت
القرآن الذى هو اقوى المعجزات والعمدة فيما بينها فقد ايدت المعجزات
جميعها قوله لانضياف القرآن اليه صلعم يق هذا قرآن محمد كما يق توريت
موسى وانجيل عيسى وزبور داود عليهم السلام قوله انها اقوى
دلائل الاعجاز اى اعجاز القرآن فان دلائل اعجازه بحسب اختلاف
اقوال العلماء امور شتى فقيل اعجازه لكمال بلاغته وقيل لعدم
اشتماله على التناقض والاختلاف وقيل للاخبار فيه عن المغيبات
وقيل لايجاز لفظه وكثرة معناه وقيل لغرابة اسلوبه لا سيما فى الفواتح والخواتم

وقيل للصرفة وهي ان الله تعالى صرف هممهم المتحدين عن معارضته وذلك اما
بسلب قدرتهم او بسلب دواعيهم واتقن الوجوه اعنيها هو الوجه
الاول المشهور عند الجمهور قوله فاحراز قصبات السبق اه اقول
الظاهر ان كون احراز قصبات السبق كناية عن السبق ينافي كون
الكلام استعارة تمثيلية فكان كل منهما وجها براسه ويرجح فالفاء
في قوله فالكلام تمثيل غير مناسب بخبره الا ان يحمل على الفصيحة
هذا اذا الواقع هو الفاء واما اذا كان هو الواو على ما في بعض النسخ
فيحمل على الاستيناف او يجعل بمعنى او الفاصلة قوله ويحتمل المكنية
والتخييل والترشيح كتب في الحاشية بان يعتبر تشبيه سبقهم في باب
الفصاحة بسبق الفرسان في ميدان التسابق فيكون هذا التشبيه
استعارة بالكناية ويكون اثبات قصبة السبق استعارة تخييلية
وذكر مضمار الفصاحة ترشيحا انتهى اقول وفي كون ذكر مضمار الفصاحة
ترشيحا مناقشة وحقه الاكتفاء بالمضمار فقط ثم اقول يحتمل ان يكون
تشبيه الآل والاصحاب بالفرسان في السبق مكنية واثبات الميدان
تخييلا وذكر احراز قصبة السبق ترشيحا قوله والمتعارف في التعدية
هو اللام دون الباء تحقيق التقوية يكون بحرف مناسب لمعنى الفعل
والمناسب بمعنى التسمية هو الباء دون اللام قوله ويمكن ان يقال كلام

على دليل الاولوية اوّلاً يمنع ان المتعارف في التقوية هو اللام
دون الباء مستندا بانه يتعارف الباء للتقوية في التسمية للمرادفة
لكن عارد يوبين مام آنفا وثانيا يمنع ان ادخال حرف الجر ههنا للتقوية
اذ يجوز ان يكون تضمين بمعنى الاشتهار مثلا فافهم قوله وان ابيت
اي امتنعت عن كون الباء للتقوية في التسمية امالان الدعا ليس
بهذا التسمية اولان تقوية التسمية بالباء لا يوجب تقوية مراد فها
بالباء اقول هذا الكلام على تقدير التنزل والا فالموجه ما نع لا ينبغي
كلامه بمثل هذين الاحتمالين قوله اثره على اي سواء الطريق يعني
استعمل الهداية المتعدية الى المفعول الثاني بنفسها الا بالى ولا باللام
قصدا الى معنى الايصال الذي هو اهم واتم هذا من النوادر ان بعض
الافاضل كانما اورد على ما نقل من ان الهداية المتعدية بنفسها بمعنى
الايصال انه منقوض بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى
على الهدى زعما منه ان الكلام ليس في المتعدي الى المفعول الثاني خاصة
بل الى احد مفعولين حيث مثلوا المتعدية باللام بقوله تعالى ان هذا القرآن
يهدي للتي هي اقوم وليت شعري كيف اشتبه عليه ان معنى الاية
على كون الطريقة التي هي اقوم مفعولا ثانيا فانه اذا التعدي الى المفعول
الاول بنفسه والى الثاني بالحرف فعلى اي معنى يحمل هذا الفاضل هذا مع

فان الطريقة يهدي لا يهدينه ص

المفعول ص

تصريحهم في غير موضع بان هذا التفصيل في المتعدي الى الثاني لا غير
فلا تغفل قوله حلى بكسر الحاء وسكون اللام زيور ج وهو استعارة
مصرحة حيث ذكر الفقر الموضوع للمشبه اعني الحلي واريد به نكت
اغني نكت الكلام ولذا قال سبكتها يد الافكار فان سبك يد الافكار
قرينة على ان المراد النكت لا الحلي الحقيقي قوله ففيه مكنية اه
فان تشبيه الافكار بالصائغ في القلب مكنية واثبات اليد لها تخييل
والسبك ترشيح قوله حكم فعيل بمعنى مفعول وهو تسوية التذكير
والتانيث وفي المفصل من هذا الباب ان رحمة الله قريب من
المحسنين قوله وقس عليه اه اي يراد به الفصاحة وعدمها في مسخ
معاني ذلك الكتاب قوله فوضع الضرب موضع الصرف استعمالا
لاسم السبب في المسبب قوله فعلى هذا الاحاجة الى اعتبار حذف مفعول
الضرب كما اعتبر حذف النفس في الوجه الاول افيد ان فيه نظرا
لان قولهم امسكت عنه مفعوله الاول محذوف اي امسكت نفسي
عنه فقوله فعلى هذا لا حاجة اه ليس على ما ينبغي اقول فكان المحشي نظر
نظرا الى ان يكتفي ضربت عنه بقوله تركته وجعل امسكت عنه بناء
على اصل المعنى بني الامر على عكس ذلك وكل محتمل فاولا بني الامر على
الاحتمال الاول فاعترض على اصل الكلام وثانيا بني على الثاني

مجازا ص

وفي قوله وكانه بناء
على اصل المعنى ص

فاجاب

فاجاب عنه والتجانس مع الجنب فان نظم التنزيل يعضده قوله
وفي بالاء بالنلثة وقوله تعالى افنضرب عنكم الذكر صفحا وتجوزان
يكون الصفح اسما بمعنى الجانب لا مصدرا فيكون منصوبا على الظرف
قال في الصحاح صفح الشئ ناحيته وصفح الانسان جنبه وصفح الجبل
مضطجعه والجمع صفاح قوله كما ياتي في باب احوال المسند في بحث تقييد
الفعل بالشرط قوله ما بين الجادة الشعر وسط الانسان والضلع
وفتح اللام اقصر اضلاع الجنب والاضلاع قيل بتسكين
اللام فيها جائز ايضا والخلف بفتح الخاء المعجمة وسكون اللام اقصر
اضلاع الجنب والجمع خلوف قوله الاشر القد في اساس القد
دوالي كه بدان نعلين دوزند ويقرب منه قولهم اخذت الشئ
برمته في اساس الرمة پاره رسني كه بر گردن چهارپاي مي بندند
يقال اخذ الشئ برمته اي تاما لا ينقص منه شئ والاصل ان رجلا باع بعيرا
والحبل في عنقه فقيل ادفعه برمته قوله وكلمة عن دوين بابا ودين الفم
فان هذا عكس المتعارف اذ المناسب من اولها الى آخرها قوله
واورد عليه بانه يتوهم انه اقول فيه ان المتبادر من كونه متباعدا عن
آخرها كونه واصلا اليه مجاوزا عنه كثيرا فان على الجميع وذلك ولو تنزل
عن هذا فالمقام يكفي قرينة معينة للمقصود اوقال الشريف المحقق

في الصحاح

واحدة الضلوع والاضلاع

في شرح المفتاح اي متباعدا عن اخرها بالتجاوز وفيه مبالغة ليست
في تقدير متباعدا عن آخرها والمبالغة باعتبار جمع بين التباعد او التباعد
قوله اللهم الا ان يعتبر تضمين معنى التعدي والتجاوز فيكون عن
صلة لها فبنا الكلام على الفرق بين تجاوزه وعنه فان الاول بمعنى وجاوز عنه
عفاه والثاني تعداه اقول لكن المذكور في المصادر ان التجاوز جاء بمعنى بمعنى
العفو وبمعنى المجاوزة ايضا و كلام القايل مبني على هذا فتدبر
وتحرزا عن التكرار فان التجاوز يتضمن معنى المجاوزة والتعدي فانه
مجاوزة عن امر مخصوص وهو الخطار فتضمين معنى التعدي والمجاوزة
معه تورث التكرار اقول وهنا بحث فانه لا شك في صحة الاستعمال
التجاوز في مطلق المجاوزة والتعدي ولو مجازا اذ المكان يكفي قرينة
عليه فلا حاجة في تصحيح ما قيل الى التضمين وما يتضمن من التكرار والتطويل
المسافة قوله ادراج الرياح بالرفع اذا كان الفعل اذهب من باب
الافعال وح يكون قوله اي هدرا بيان لحاصل المعنى وبالنصب اذا
كان الفعل مجردا او النصب على الظرفية ودمه على الاول منصوب
على المفعولية وعلى الثاني مرفوع على الفاعلية قوله ونفاق سوقه
النفاق بالفتح ضد الكساد قوله بها والدين هو استاد الشارح
قوله على غير القياس قيل هو متعلق بالاخير قوله والمعزى اي حاصل

المعن

المغ ومآله مقتدى قوله وسيلان البطاح ترشيحا قيل اغر ترشيح
التخييل لان اعناق السيب بحال المطايا وان كان ملائما للستاير
ايضا قوله وان اصحاب الانتحال افيد ان في هذا التعليل تاملا لان
الاخذ والانتهاب وقصد بهما لا يندفع باختصار الشرح ثانيا اقول
لعل المراد بقصد الاخذ والانتهاب ارادتهم اختصار هذا
الشرح وايراد خلاصته بعبارته او بعبارة اخرى كما يدل عليه مد ا
العناق المسخ ولا شك ان بعد اختصار الشرح لا يبقى مجال ذلك
قوله ما يحتاج الى الدفع اشارة الى كون التعليل الاول غير محتاج
الى الدفع والاحسن ان يجعل قوله علما منى الى هنا اشارة الى دفع
الاول وقوله اما الاخذ والانتهاب الخ اشارة الى دفع الثاني فكانه
قال ان شيئا منى تقاصر الهمم وقصد المنتحلين لا يقتضى اختصار
الشرح اما الاول فلان مستحسن ايا داما الثاني فلان الاخذ قوله
وذكر اللبيب ربا بتر حجه فان اللبيب العاقل لا يكاد يرضى
بالاخذ والانتهاب من كلام الغير فانما شانه ان يرضى باخذ الغير
من كلامه قوله ومطابقة نظم التنزيل بالرفع عطف على الوجيز
او بالكسر عطف على مكان قوله مع موافقتهما في المعنى فان
الاستفهام في كيف يشهر للانكار فيستفاد منه النفي قوله

للمطايا وسيلان البطاح بالاعناق ١٤

وان كان الفاء فيه للسببية وهي مانعة عن عمل ما بعدها في ما قبلها لكن
لا يمنع ههنا لانها وقعت في غير موقعها توضيح ذلك ان فاء السببية
لا يعمل ما بعدها فيما قبلها اذا وقعت في موقعها ان يكون بحسب الظاهر
بين الجملتين يكون احديهما بمنزلة الشرط والاخرى بمنزلة الجزاء واما
اذا كانت زايدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله فسبح او يكون واقعة
في غير موقعها الغرض كما في قوله تعالى وربك فكبر وفاما اليتيم فلا تقهر
ففي الصورتين لا يمتنع عن ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها قوله وهي
نصف النهار عند اشتداد الحر سمي بالمهاجر لمهاجرة الناس فيه السير فيه
بسبب اشتداد الحر او لمهاجرة بعضهم بعضها لذلك قوله والاوام
بضم الهمزة قوله او ظرف اي في تاويل الحال فان قلت هل لا يعطف
الحال عليه لكونها في معنى الظرف اقول لانه يعتبر في التابع ان
يكون معربا باعراب المتبوع من جهة واحدة وكون الحال في معنى
الظرف لا يصح ذلك قوله ولا مجال لجعل الواو للحال دفع لما يتوهم
انما يلزم ما ذكرتم من اولوية الترك اذا كان الواو للعطف لم لا
يكون للحال فقال لا مجال لذلك لان الواو الحالية لا يدخل على الحال
المفردة قوله ولا يخفى ما في قوله ولغان العناية اليه ثانيا لفظ
اليه لا يوجد في بعض النسخ ويوجد في بعضها فعلى تقدير عدمه يكون

ماخلم

ما فقوله اختصاراً لعبارة الشرح وعلى تقدير وجوده يكون نقلاً بالمعنى
اقول والمقصود من ذكر الحذف والتبديل التنبيه على انه ليس لقوله نحو
اختصار الاول دخل في المكنية والترشيح والتخييل وانما هو في
مجرد قوله لخيان الغاية ثانياً فان نسبة الغاية بالمركوب مكنية
واثبات الخيان لها تخييل وذكر الثاني يعني حرف الخيان من
ترشيح اما للمكنية او للتخييل فتدبر قوله ثم لمحل العلم اقول ظاهر اللفظ
انه استعير لمحل العلم وانت خبير ان للمجاز المرسل في مثله اظهر وكانه
اراد بالاستعارة ههنا مطلق المجاز مجازاً من باب اطلاق اسم
الخاص على العام او اراد معناه اللغوي ههنا هذا او النقل من غير واسطة
حتى يكون مجازاً او لا ايضاً فهو محتمل وقد اشار اليه المحشي فيما يجيء بقوله
اشارة الى ان طبيعته كالماء في الغور والصفاء والنار في الحدة وكالضياء
قوله وهي الحيية بالحاء المهملة والياءين من الحياء او بالخاء المعجمة
ثم بالباء الموحدة وبعدها ثم الياء المثناة من تحت من الخباء يعني
الستر في الجزء المرء مخبوء تحت لسانه فعلى الاول فعيل بمعنى الفاعل اي ذات
حياء وعلى الثاني بمعنى المفعول اي مخبوءة قوله وفي بعض النسخ
قوضت عنه خيام بالالف واللام المعوض عن المضاف اليه قوله
وفي بعضها خيام الاختتام بالاضافة الى الاختتام قيل فعلى هذا

هو الموافق للنسخة المصححة بتصحيح الشارح قوله وضع الفوايد مبتدا و
خبره قوله كناية عن اختصاص المحمل والشعب الحقيقية قال القمر بدا من
خصايص الغيم يقال للفرج والتي بين الاثنا في خصاص كذا في الصحاح
قوله التنصيص على مقابلته للشكر لم يرد ان ذكر اللسان مستقل في
ذلك اذ ليس كذلك على ما لا يخفى بل اراد ان لذكره مدخلا في ذلك واليه
اشار بقوله ولذا قال سواء تعلق بالنعمة او بغيرها وعلى هذا يكون
ظهور ما سيورد من تفريع النسبة واما التصريح باختصاص الحمد باللسان
فالظاهر ان ذكر اللسان فقط مستقل فيه قوله وانه مدار الحكم بكسر الالف
والجملة معترضة او حالية عن الاختصاص وبالجملة هذا من تتمة الفايدة
الثانية والفتح على ان يكون في حيز البيان والتصريح بان اختصاص
الحمد مدار ما قصد حتى يكون فايدة ثانية من فوايد ذكر اللسان محتمل
بعيد جدا قوله ولذا اي ولاجل ان يظهر تفريع النسبة بينهما على
تعريفيهما بل لاجل ما ذكر من التنصيص اولا والظهور اخرا واما التصريح
المذكور ثانيا فقد عرفت انه لا حاجة له الى هذه المقدمة بل يستفاد
مما بمجرد تقييد الثناء باللسان فقط قوله والكلام الاطلاق
في التعريفين اي الاطلاق المتعلق في تعريف الحمد والمورد في تعريف الشكر
بان لا يقيد الثناء في الاول بكونه في مقابلة النعمة خاصة والفعل

الثناء

في الثناء بكونه صادرا عن اللسان بخصوصه قوله وقد يوجه ذكره

اي ذكر اللسان بان الثناء يطلق على ما ليس باللسان حقيقة وليس الحمد

الا ما صدر عن اللسان فلا بد من الحمد قوله وفي الحديث انت كما اثنيت على

نفسك هذا الكلام اقول اما جملتان بان يكون الضمير

المرفوع مبتدأ وقوله كما اثنيت في موضع الخبر تقديره انت مثني

ثناء كما اثنيت على نفسك بحذف عامل المصدر واقامة المصدر

مقامه ثم اقامة صفة المصدر مقام المصدر كما قيل في خير مقدم اي

قدمت قدوما خير مقدم او تقديره انت مستحق ثناء عليك كما

اثنيت فيكون المنصوب النائب اولا والمنوب عنه ثانيا

معمولا به واما جملة واحدة بجعل الضمير المرفوع تاكيدا للكاف وقوله

كما اثنيت في موضع الحال او الصفة للثناء ثم على التقادير الاربع

فكلمة ما اما مصدرية كما اشرنا اليه اولا او موصولة او موصوفة بحذف

العايد الى الموصول او الموصوف فاتضح له اثنا عشر توجيهات قوله

كون اطلاق الثناء عليه بطريق الحقيقة ممنوع يدفع هذا بان الاصل

في الاطلاق الحقيقة وهو معارض بالتبادر الذي هو اقوى

امارات الحقيقة فانه اذا قيل اثنيت على فلان لم يتبادر منه

الا فعل اللسان قوله ولا شك ان ذلك اي ثناء الله تعالى

قوله لانه من جنس الكلام قوله لانه على الاول لا يصح الاحتراز بهذا
بناء على ان يكون المعرف مطلق الحمد فافهم او قيل ان المعرف هو حمد الله و
فلا قوله وعلى الثاني لا حاجة الى الاحتراز به وقد يقال كثيرا ما يطلق الثناء
على ما ليس باللسان وان كان مجازا فناسب ان يحترز عنه في مقام
التعريف وللمتكلف ان يوجه كلام الموجه بهذا الوجه قوله فالمذكور
هنا يصدق الخ ما ذكره مادة افتراق التعريفين كل عن الآخر
ومادة اجتماعهما هو الثناء على الجميل على قصد التعظيم ضرورة ان
الجميل من حيث هو جميل لا يكون باعثا على السخرية والاستهزاء
واما العكس اعني استلزام الثناء على قصد التعظيم للثناء على الجميل
فان لم يكن الجميل مخصوصا بالاختياري فالاستلزام بينهما ايضا
حق وان خص بالاختياري كما هو المنقول في حاشية التهذيب
عن العلامة التفتازاني في حاشية الكشاف فلا انتهى وقد
يقال ان تعريف المختصر ايضا صحيح مع قطع النظر عن الاستلزام
الثاني فان قوله سواء تعلق بالنعمة او غيرها من تتمة التعريف
والمراد بغيرها من صفات الكمال لان وضع الاضافة على
تعريف العهد فهذا في قوة ذكر الجميل فتامل قوله لاشتمال كل منهما
اي من التعريفين على واحد منهما اي من الامرين وقد عرفت

الاشتمال

وهو الظاهر

منه

كل منهما

غيرها

استعمال تعريف المختص على الامرين فاستلزام الجميل التعظيم فاستقام
التعريفان قوله فالحق في التعريف المذكور ههنا حيث اخذ فيه
ما لم يعتبر ولم يوخذ فيه ما اعتبر فيه لا يكون مانعا ولا جامعا قوله
فتعم المذكور ثمه بمثل ما ذكر آنفا قوله بالجميل اه متعلق يخرج الاخر
اي اعتبار كونه على قصد التعظيم قوله فالظاهر انه حمد مع انه ليس على
الجميل قوله الا ان يقال الجميل اعم اه واذا بني الامر على التعميم فيصدق
على الثناء على نهب الاموال انه ثناء على الجميل لكن نتيجته انه يصدق
على الثناء على الجميل في نفس الامر مع قصد السخرية ولو خص الجميل بالجميل
في نظر الحامد لاندفع ذلك ايضا لكنه تعسف كذا قيل واقول فيه ان الكلام
ليس في تصحيح الاقتصار على الجميل بل في بيان اعتبار الجميل ايضا كما يعتبر كونه
على جهة التعظيم فكيف يرد ذلك هذا مع ان وقوع ثناء الحامد على الجميل
اوضح قرينة على كونه جميلا في نظر الحامد فتدبر قوله ذكروا ان الحمد
يختص بالاختياري هذا الامر اما المحمود عليه او المحمود به وقد ذهب الى كل بعض
لكن كلامه ناظر الى الاول قوله لما عرف في موضعه من ان اثر الفاعل
المختار حادث وقدم الكلام فتذكر قوله ولا يحتاج الى تاويل كما يتوهم
ان هذه الملكات تكون مبادي لافعال جميلة اختيارية فالحمد بالحقيقة
على نفس تلك الافعال قوله معنى الانباء ان يفيد الخ اي كون المبني بحيث

نتيجه

اختار

لو عرف عرف المنبأ عنه ديدن بحيثية متحققة بالفعل في الاعتقاد وهو
مبني بالفعل فقد ربما يتوهم ان هذا غير الجواب بان المراد بالمبني في
التعريف ليس المبني بالفعل بل ما من شانه الانباء قوله وقد يوجه
السؤال الى انبار السؤال على الوجه الاول على كون الاعتقاد شكراً
في الواقع فيلزم منه عدم صحة التعريف لخروجه عنه وبناؤه على الوجه الثاني
على كون التعريف صحيحاً في الواقع فيلزم عدم كون الاعتقاد شكراً على
الوجه الاول قوله والاطلاع عليه لا يلزم ان يكون
ذا السائل قيل ترك هذا الجواب في الاول لان النزاع فيه انما هو في
كون المطلع منبئاً لا في كونه شكراً اذ لا يتفاوت الحال بكونه من ذاكر
او من غيره بخلاف الثاني فان النزاع فيه في كون المطلع شكراً قوله
فقد ظهر ما يظهر من التعريفين اه وهو النسبة بين الموردين والمتعلقين قوله
ثم ما يظهر من هوية وهو النسبة بين الحمد والشكر قوله وذكر الصفتين
الخ كان جواب عما يقال في ذكر الصفتين. اما الدلالة اسم الله عليهما بناء
على استجماعه لجميع الصفات فما وجه تخصيصهما بالذكر من بين الصفات
واما لتمييز الذات فالتمييز يحصل باحدهما فما وجه الجمع بينهما اجاب
بانه تلويح الى وجه اختيار الشق الاول ووجه تخصيص دلالة
كل من الصفتين على الاستجماع المذكور اما الاولى فبدلالة الهية واما

الثانية

الاستتباع

الثانية فبدلالة الثانية كما اشار اليه بذكر الاستجماع في الاولى والثبوت في
الثانية فكانه اراد الجمع بين الطريقين في الكناية عن هذا الاستجماع التي هي
ابلغ من التصريح به قوله كانه تلويح الخ اي اشارة خفية الى ان الاسم الله تعالى
مستجمع لجميع الصفات الكمال اي دال على جميعها لا على مجرد الذات بل على
الذات مع اتصافها بجميع تلك الصفات فذلك لا استعمالا بالنظر الى انه
لما اخذ في تفسير لفظ الله تعالى مع الذات اتصافها بتينك الصفتين الدالتين
على ثبوت جميع الصفات الكمال حيثما بيّنه وفصّله بقوله اما الوجوب الخ
فلاستحقاق جميع المحامد فكانه قال لفظ الله اسم للذات المستجمع
لصفات الكمال واما صدق هذا الدعوى وهو كون لفظ الله دالا على
اتصاف الذات بتلك الصفات فمطلب آخر اشار اليه آخرا بقوله واما
وجه استجماع اسم الله الخ فتدبر قوله وقد فرع بعض من المحققين
قال المحقق الطوسي في التجريد وجوب الوجود يدل على سرمديته ونفي
الزائد والشريك والمثل والتركيب بمعانيه والضد والتحيز
والحلول والاتحاد والجهة وحلول الحوادث فيه والحاجة والالم مطلقا
واللذة المزاجية والاحوال والصفات الزائدة عليها قوله
والتحقيق انه يمكن الخ كانه يقال من المعلوم عند العقل ان الواجب الوجود
من حيث هو كذلك يكون اكمل الموجودات واشرفها فيجب اتصافه

في الواقع

باشرف كرفي النقيض مي اي صفة اعتبر وهذا مسلك واضح يبتني على
مجرد وجوب الوجود ويستنبط منه اتصافه بجميع الصفات الكمالية اجمالاً
قوله فلان لكل كمال اه هذا بناء على ان المحمود عليه لا يجب ان يكون
اختياريا قوله ولا يفهم من اسمه العلم قال في الكشاف كان فرعون
اسمه قابوس وقيل وليد بن مصعب بن ريان قوله غاية الامر ان
ان يختص ذلك اي اشتهاره بصفات الكمال قوله بما يخصه اي من
الاسماء يعني لا يطلق على غيره قوله ومجرد خصوص الاستعمال لا يوجب
فيه ان خصوص الاستعمال يوجب هذا الانفهام في الجملة وان لم يوجب
الانفهام وضعًا والانفهام مجازًا او حقيقة عرفية كاف في كون
الرحمن مستجمعا الخ ولعله نظرًا الى هذا قال الا ان يقال مجرد انفهام
خصوص الذات المشتهرة بصفات الكمال من اسم الله وضعًا دون
نحو الرحمن ... الى الحكم باختصاص هذا الاستجماع بالاول تنبيها على
هذه التفرقة الوضعية فتامل قوله يدل على هذه الصفات اي بحسب
الوضع كما مر آنفا قوله يلزم ان يفهم صفة الظلم ... لانه اشتهار
فرعون بصفة الظلم مطلقا كاشتهار ذاته تعالى بصفات الكمال
فالقياس غير صحيح فتامل فيه فان الاشتراك في قدر الشهرة كانه
غير لازم لكن الظاهر كما قيل للمانع قوله الحمد لله كان في الاصل

تحلم

جمل فهم

جملة فعلية قيل وذلك لان الحمد من المصادر والاحداث المتعلقة
بمحالها والشايع في بيان النسب والمتعلقات هو الافعال مع
ان هذا المصدر مما يكثر استعماله منصوبا بافعال مقدرة قوله لان
الدال ح اه نفس العدول وانما دل العدول على الاستمرار والدوام
من حيث انه لما ترك الفعلية المفيدة للتجدد فهم من ذلك ظاهرا ان
المقصود هو ثبوت المسند للمسند اليه بشرط ان لا يتجدد وهو الاستمرار فافهم
قوله او الاسمية بانضمام العدول فان الاسمية بنفسها تدل على
الثبوت لا بشرط التجدد ولا بشرط عدمه والعدول عما يفيد التجدد قرينة ظاهرة
على ارادة على اشتراط التجرد وذلك الثبوت المطلق عن التجدد والثبوت المجرد
عن التجدد هو المستمر فافهم قوله ويمكن ان يق في توجيه كون الاسمية
دالة على الدوام والتوفيق بين كلام المص والشيخ قوله فالشيخ نفى
الدلالة اللفظية هذا هو وجه التوفيق بين كلام القوم والشيخ واما توجيه
كلام الشيخ فهو انه عدل عن الفعلية الى الاسمية للدلالة اي لكون
الاسمية دالة عقلا على الدوام والثبات اذ يق لا منافات بين
كون الاسمية دالة على الدوام وكون العدول ايضا دالا عليه فح القول
بدلالة الاسمية يصح ان يقال عدل عن الفعلية اليها ليدل نفس العدول
على الدوام قوله كالعدول مثلا من الفعلية اليها وفيه تامل لانه قد مر

آنفا انهم قد يجعلون اختصار الفعلية مقتضيا لايراد الظرفية ومر ايضا
ان الظرفية فعلية تقديرا فالظرفية انما يعدل اليها من الفعلية فكيف يصح
ان لا يوجد داع الى الدوام كالعدول منها حتى يصح افادتها التجدد اللهم
الا ان يرتكب بواسطة بعض الدواعي واقتضاء المقام التقدير بالاسم
كما سيجي كذا افيد واقول فيه فرق بين العدول عن صورة الفعلية الى الظرفية
وبين العدول من الفعلية الى الاسمية التي خبرها ظرفية وكون الثاني
داعيا الى الدوام لا يستلزم كون الاول ايضا داعيا اليه فتدبر قوله
اللهم الا ان يفرق قيل هذا الفرق مناف لما سبق من تصريحهم اقول
كون الاسمية التي خبرها فعلية كالفعلية المحضة في مجرد افادة
التجدد ولا ينافي صحة الفرق بينهما بان الاولى تنصرف الى الدوام عند
وجود الداعي والثانية لا تقبل ذلك وهذا ظاهر قوله والاوجه ان يفرق
بين الاسمية التي خبرها فعلية فيه انه يشكل فيما اذا كان المسند اليه في الفعلية
الواقعة خبرها ضمير المبتدا نحو زيد قام فان النسبة الى ضميره نسبة اليه
في الحقيقة فبحكم الفعلية يكون نسبة القيام اليه على التجدد وبحكم الاسمية
يكون نسبته اليه على الدوام وهما متنافيان قيل في الجواب لا يلزم من
تحقق الدلالتين ثبوت مدلولهما ولا تنافي بين الدلالتين وانت خبير
بان كون الكلام دالا على المتنافيين يكفي محذورا فلا تغفل والذي نتهته

الفعلية وص

اتياص

الشمل

الفاعل هو ان المنسوب الى المبتدا ليس عين المنسوب الى ضميره بل
انما ينسب اليه مضمون الجملة الفعلية وهو القيام في الزمان الماضي
لا مجرد القيام فاللازم ان يكون نسبة القيام اليه متجددة واقعة
في الزمان الماضي ونسبة القيام في الزمان الماضي اليه واقعة
على الدوام اي غير مقيدة بخصوص وقت واين المنافات تدبر
فانه لا يخلو عن دقة قوله فيجوز ان يحمل هذه الاسمية على جزئها فعلية
قوله وفوق جواب آخر عن سوال المصدر بقوله فان قلت الخ
قوله لان الاصل في الخبر الافراد وفيه ان الاصل في الصفة ايضا
الافراد فالتزام تقدير الصفة بالفعل دون الخبر تحكم محض فالوجه
حذف الصفة قوله ويمكن ان يقال جواب ثالث عن اصل السوال
ويمكن جعله توجيها للجواب الثاني وتتميما له قوله ولئن لم يقدم
الا اهتمام الذاتي على العرضي فلا اقل من ان لا يوخر عنه بل يجعلا في
مرتبة واحدة حتى يتعارضا ويتساقطا ثم يبتني التقديم والتاخير
على نكتة زائدة على انه لا يبعد ان المقام يقتضي ايضا تقديم اسم الله تع
لان الاهتمام بالحمد ليس لذاته بل لانه حمد الله فالاهتمام راجع اليه تع
حقيقة وهذا كما قيل في قوله تع وجعلوا لله شركاء الجن انه قدم لله على
الشركاء مع ان مرجع الانكار انما هو جعل الشريك لان المنكر ليس جعل الشريك

توضيح

لكونه شكرا لا مطلقا بل لكونه شكرا لله فجهة الاهتمام هو انه حقيقة
وفيه تامل فان كون الحمد بصدد الحمد والثناء ركانيا من كان المحمود
بمقام وحال يقتضي مزيد العناية بشان الحمد الذي هو بصدده
وهذا هو المراد بكون الحمد اهم في مقامه واما اهميته لكونه حمد الله تعالى فهو
امر واقع لكن ليس من نكات تقديم الحمد على اسم الله تعالى ومرجحاته
هذا وقد يجاب عن اصل السؤال بان الاهتمام الذاتي بشان اسم الله تعالى
وان كان اهم لكنه امر كفت شهرته واستقراره في العقول مؤنة
ذكر ما يدل عليه فالاليق ذكر ما يدل على الاهتمام العارض بالحمد لخفائه وان
البيان اي اظهار السرائر لا في توضيح الواضحات قوله كون البلاغة
مبتدا وخبره قوله يرجح قوله وقد يجاب عنه محصل الجواب الاول ان
الاهتمام العارض في هذا المقام راجح بما يرجحه من كون البلاغة الخ سالما عن
الاهتمام الذاتي المرجوح وحاصل الجواب الثاني بانا فرضنا تساويهما
فغاية الامر تساقطهما لكن معنى ما يوجب تقديم الحمد وهو العمل بما هو الاصل
له وانت خبير بان الثاني لا يصلح توجيها لكلام الشرح وقد كانت
الشبهة عليه فتدبر قوله منزل منزلة اللازم يعني او جد القراءة
لا قصور حقيقة عن الاحاطة اي عن مطلق الاحاطة لامكان تحقق فرد
منها وهي الاحاطة الاجمالية قوله كما ذكرنا في حاشية الشرح وهو

الزحلو

الاجمالية

ان يجعل قصور العبارة عن الاحاطة متناولا لا بقصور العبارة
وعدم كمالها في افادة الاحاطة مبالغة في قصورها تنزيلا للناقص
منزلة العدم او ان يجعل كلمة عن متعلقة بالعبارة لا بالقصور هذا
ما في حاشية الشرح ولا يبعد ان يدعى في مثل هذا المقام ان
النعم الالهية بلغت في الوفور والكمال الى حد لا يتاتى احاطة
العبارة بها ولو على طريق العموم والاجمال قوله وانما يفيد وهما به
لانه نكتة من جملة النكات المحتملة وان كان قصور العبارة واقعا
حقيقة على جميع التقادير ومراعات ساير النكات قال في حاشية
الشرح بعد تفصيل هذا التدقيق والتحقيق فاندفع ما قيل ان تحقق القصور
فذكر الايهام كما في المختصر قصور والا فالجزم بتحققه كما وقع في المطول
قصور على اطلاقهما كما ذكره اولا قوله على التفصيل كما بنيه آخرا قوله
فانما يستقيم على الاول اي على تقدير اجزاء الاحاطة على اطلاقها واعلم
انه على التقدير الثاني اعني حمل الاحاطة على التفصيلية لا يتم التقريب
حيث لا يلزم من قصور العبارة عن الاحاطة التفصيلية عدم
التعرض للمنعم به اصلا فالظاهر هو المصير الى الاول مع كونه ظاهرا
للفظ وجه نظرا اولوية الذكر جدا قوله بتكلف ذكره في حاشية
الشرح قوله وقد يوجه التعلق غاية توجيه هذا الكلام ان يوق

متناول لا م
فيها

التعرض للمنعم به ايضا بذكر الكل اجمالاً او تفصيلاً او بذكر البعض
تفصيلاً ولا شك ان الثاني غير ممكن ولذا لم يتعرض له الموجّه وان
ما انعم في تاويل انعام النعم والمصدر المضاف مفيد للعموم وذكر كل
الانعام في قوة ذكر المنعم به اجمالاً فالاول واقع لا ينبغي ان يصار
الى توجيه تركه فالذي يحتاج الى النكتة في تركه هو الثالث في
التعليل يعني قوله ولئلا يتوهم اختصاصه انما هو لهذا والظاهر انه لا حد
ثم فيه بحث قوله وهي كون الابتداء مناسبا للمقصود معناه العرفي
وقوله اي تفوق الابتداء معناه اللغوي وقوله وكي له عطف تفسير
على التفوق والمقصود التنبيه على ان التسمية على طريق النقل دون
الارتجال قوله لان التنبيه انما يحصل بملاحظة كونه خاصا بعد
العام ومعطوف عليه بناء على ان العطف يدل على المغايرة بين
المعطوفين فاذا عطف الخاص على العام دل على ان الخاص
قد بلغ في الشرف والكمال الى ان يرتفع عن الدخول تحته وعُدّ
نوعا آخر كما قال الله تعالى حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى
ولولا العطف او لم يكن خاصا بعد عام لما دل على هذا المعنى قوله
فليتامل انما امر بالتامل لان براعة الاستهلال لا يحتاج الى
ملاحظة العطف اصلاً وكون المعطوف خاصًا والمعطوف عليه عامًا

واحتياج التنبيه الى ذلك لا يتوقف على انضمام البراعة اليه
مانقل عنه في وجه التأمل اقول قد علمت مما تقرر في هذه الحاشية
ان التنبيه على فضيلته نعمة البيان منوط بعطف الخاص على العام
وان رعاية البراعة تستفاد من مجرد ذكر الخاص فمجموع النكتتين
يتفرع على مجموع الامرين الاول على الاول والثاني على الثاني فلو جعل
المعلل هو مجموع العطف مع ما تضمنه من ذكر الخاص وعطف اولا
بناء على رعاية ثم جعل المجموع تعليلا للمجموع كان توجيها وجيها
لا غبار عليه لا يقال التعليل الثاني مستقل لكونه تعليلا للمجموع فضم
الاول اليه لانا نقول لا استدراك في ان يكون الجزء الاول
مشتملا على فائدتين فيعلل باحدهما مرتين وبالاخرى ضمنا فاعلم
انه فرق بين تعليل المجموع على التوزيع كما قررناه وبين تعليل الجزء الثاني
اعني عطف الخاص على العام بالمجموع كما ذكره المحشي آخرا فان عدم
مدخلية العطف المذكور في البراعة لا يقدح في الاول وهو ظ ويقدح
في الثاني حيث لا يحسن تعليل امر بمجموع الامرين ليس لاحدهما
مدخل فيه بوجه وهذا مع وضوحه قد اشتبه على بعض من الفضلاء
وكانه لم يتأمل بقول المحشي فليتأمل قوله وقد يتوهم عموم كلمة ما
بورود الغاية في بعض الحواشي وهي التفخيم والتعميم وام للتعظيم

على العام م

براعة

فالخواص

بالمجموع م

المستفاد من كلمة ما الموصولة وفيه نظر لان الموصول المبين بالبيان
بل بأي خاص كان لا يفيد التعميم واما التفخيم والتعظيم فانما يفيدهما
الايهام ولو كان للعموم كذا افيد قلت عدم افادة العموم مسلم ان اريد
العموم بالنسبة الى البيان وغيره لكن ليس كلام القايل فيه بل في عموم
الموصول بالقياس الى ساير افراد البيان ومن ان اراد العموم بالقياس
الى ساير افراد البيان وذلك لان بيان الموصول العام يخرجه عن شمول ما سوى هذا الخاص لا عن شمول جميع افراد هذا
الخاص قوله وكان هذا اوفق مما عليه ائمة المعاني حيث رجحوا قال
الشيخ في قولنا انما هي اقبال وادبار لم يرد بالاقبال والادبار
غير معناهما الحقيقي بل انها لكثرة الاقبال والادبار كانها تجسمت
منهما وليس ايضا على حذف المضاف وانك لو قدرته فيه انتهى
ووجه الرجحان على ما اشار اليه الشيخ تضمن المجاز العقلي مبالغة
بليغة لا يتضمنها المجاز اللغوي ولا المجاز في الاعراب هذا
والمناسب ههنا نقل ترجيح المجاز العقلي على اللغوي لا على حذف
المضاف الذي هو مجاز في الاعراب كما نقله المحشي لان الفصل
بمعنى المفصول او الفاصل مجاز لغوي قوله ولك ان لا تعتبر
في الكلام تجوزا اصلا اي لا التجوز اللغوي في فصل ولا العقلي في

اضافته الى الخطاب قوله مما يخل بفصاحته بيان لما لا يليق
وفيه اشارة الى ان المراد خلوصه عن منافيات الفصاحة والبلاغة
كما يفهم من الكشاف فاندفع ما قيل ان ذلك لا يظهر في جميع القرآن
سيّما المتشابهات خصوصا على رأي من قال لا يعلم تأويلها
الا الله قوله وقدم كونه الفصل بمعنى المفصول على كونه بمعنى الفاصل
مع ان كون الخطاب فصلا ينبغي في مرتبة كونه فارقا بين الحق و
والباطل قوله فالظاء ان اصله اهل بهمزتين قلبت الهمزة الثانية
الفا بحسب حركة ما قبلها واما على تقدير كون الاصل هو الاهل فقد قلبت
الهاء همزة لقرب المخرج ثم قلبت الهمزة الفا لانفتاح ما قبلها
قوله جمع صحب بالسكون اسم جمع فيه انه ينافي ظاهر ما قاله الشيخ
في شرح قول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ
مضوا امهلا من ان السفر جمع سافر كصحب وصاحب فلا بد من تقدير قوله
فاطهار جمع طهر جواب شرط محذوف اي اذا عرفت ان فاعلا
لا يجمع على افعال فاطهار جمع طاهر بل جمع طهر كقفل واقفال قوله
فانه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قيل لان صورته الحالية منعت
من اجراء التصرفات فيه على ما في افعل التفضيل وكونه في الاصل
على افعل يمنع من اجرائه على حسب صورته الحالية قوله فعال الشائع

لا يكون خصوص

الابد كان على اه اخر الاول بعمرو بن مسعود وبالسيد الصمد واول
الآخر ولقد طعنت مجامع الربلات الربلة كوشت اندرون
ران مردم الربلات جمع كذا فى المهذب قوله فاذا اريد جمع حزى
المخفف على اختيار جمع التكسير قوله معناه مهما يكن من شى معناه
ان يقع فى الدنيا شى فكذا فقيه حزم بوقوع الجزاء لجعله لازما
لوقوع شى فى الدنيا وما دامت الدنيا يقع فيها شى قوله
اما بقلب الهاء همزة لقرب المخرج لكونهما فى الحلق اى فى بعض
الاحيان وذلك اذا كانت للاستفهام هذا او ما بعده وجهان
لتقديم الهمزة وتوجيه الاول ظ واما الثانى فكان المقصود منه انه
لما كان مخرج الهمزة اقصى الحلق كان الاولى تقديمه على الميم الذى
مخرجه الشفة قوله وادغام الميم بالكسر عطف على قلب الهاء همزة
قوله مراده بيان المعنى البحت كما هو الظاهر من قوله معناه كذا
قوله فزيد ما للتأكيد كافة لاداة الشرط عن اقتضاء الفعل
قوله وفتحت همزة حرف الشرط كراهة لبقاء الكلمة على ما كان
عليه من المعنى والصورة مع وجوب قطعهما عن مقتضى الاصلى
حيث وجب حذف شرط بلا مفسر قوله لما ذكرنا فى الحاشية من
ان رفع اللازم صفة للصوق فظاهر لصوق الاسم لا يلزم

المبتدا

المبتداء وان جعل صفة للاسم فقط ان ما يلزم المبتداء هو الاسمية

لا الاسم ولذا قال رحمه الله في المختصر والاسمية لازمة للمبتداء

قوله وقال الرضي لصوق الاسم غير لازم وانما اللازم اقامة اه

كراهة توالي حرفي الشرط والجزاء وفيه بحث فان اقامة جزء من

الجزاء غير لازم ايضا بل اللازم تخلل شيء بين حرفي الشرط والجزاء كراهة

توالیهما سواء کان من متعلقات الشرط كما فيما نحن فيه او من اجزاء

اي في المعنى
الجزاء نحو اما زيد فمنطلق قوله او المجموع بان يجعل المدعى مركبا فيكون

مدعى واحدا استدل عليه بدليلين واما اعتبار التركيب في الدليل

فغير مقصود للزوم الاستدراك قوله لان الفاء لم تقم يعلم منه

انه جعل قول الشارح في الجملة قيدا لكلا الامرين من الاقامة والالتقاء

اي المحشي
لا الالتقاء فحسب وان احتمل العبارة فان هذا اولى وافيد قوله

اي جعل قوله في الجملة قيد كلا الامرين ١٢
والتزمت الفاء في خلالها اي والحال انما التزمت ههنا في

ما ذكره
خلال اجزاء الجزاء وههنا بحث وهو ان الواقع ههنا حسب

على
الشارح ليس دخول الفاء في خلال اجزاء الجزاء بل انما وقعت

للمبتداء
صدر الجزاء فالنكتة لا تتم ههنا فتبصر قوله لان اللازم

انما هو الاسمية توضيحه ان الفاء اثر المبتداء له مرات الاول التقاء

الاسمية حقيقة وهذا لا يتصور مع حذف المبتداء الثاني اقامة اسم

مقامه للثالث لصوق اسم بايقام مقامه والمحقق هيهنا هو الثالث

الذي هو ادون المراتب فلذا قال في الحمد قوله فيمكن ان يوجه بما مرّ

آنفاً قوله بيان لعدم تحقق الاقامة وهو الابقاء بالنسبة الى كلا الامرين

من قوله مهنا بحث وهو الواقع

لزعم الفاضل لزوم لصوق الاسم قوله لان لصوق الموصوف وهو الاسم

قوله الثاني حكم لصوق الصفة هي الاسمية قوله اثر بقي من المبتدأ

المحذوف نظهر منه انه جعل ضمير اثره للملزوم كما هو الظ ويفهم من قوله فيما سبق

آنفاً انه جعله راجعاً الى اللازم حيث قال اللازم للمبتدأ انما هو الاسمية

ولم يبق منها اثر كذا قيل ووجه التفصي ظ فان المراد بقوله لم يبق منها اثر

انه انتفى هذا اللازم الذي هو اثر المبتدأ الملزوم بالكلية وهذا لا ينافي ان يبقى

اثر في الديار اذ كان المراد اندراسها بالكلية فلا تغفل قوله واما بيان

اي بيان تحقق الاقامة على الوجه الذي ذكرناه وهو ان لصوق الموصوف

اي الاسم باق في لصوق الصفة اعني الاسمية بها قوله كان لصوق

الاسم لكونه صفة لاسماء الواقعة موقع المبتدأ حقيقة هذا وقد يقال

اي يؤخذ بهذا

في توجيه المقام الوجه ان يراد بالاقامة جعل وجود اللازم بمنزلة وجود الملزوم

في الجملة وح فالمقصود ظ واما بيان ابقاء الاثر في الجملة فهو ان من آثار المبتدأ

وعلاماته كثيرة من الاسمية والخبر والحمل منها ولصوق الاسم بمنزلة

وجود الاثر في الجملة وكذا علامات الشرط متعددة منها جملة الشرط والفاء

للمبتدأ

١٩٢

والجزائي فلزم المعا البقار لما في الجنة كذا افيد قوله يشعر بظاهره
حيث لم يتعرض لبيان معنى المضاف والمضاف اليه المنوط عليه بيانه
المعنى الاضافي وقيل وجه الاشعار انه لو لا الحمل على العلمية لم يكن للحصر في
المعاني والبيان وجه فان الصرف والنحو وغيرهما ايضا علم البلاغة قوله باعتبار
المعنى الاصلي اي الاضافي المعنى العلمي قوله الا ان يلتزم كون البلاغة
على العلمين حاصله ان البلاغة ههنا مستعملة في المعنى العلمي
اعني العلمين واضافة العلم اليه من قبيل اضافة العام الى الخاص نحو
علم النحو فعلم البلاغة ح في المعنى الاضافي دون العلمي انما استعمل في المعنى مستعمل
العلمي هو البلاغة وح يندفع المحذوران ويظهر اندفاع ما افيد سلمنا ان
البلاغة علم للعلمين كعلم البلاغة لكن لا خفاء في انه اذا استعمل علم
البلاغة على الابلا حظ علمية البلاغة ح فالاشكالان باقيان بحالهما
قوله كعلم البلاغة لا دخل لعلمية علم البلاغة في الجواب فلعل
ذكره بيان الواقع وتتميم للمشابهة برمضان قوله الى ان المضاف
محذوف لا مقدر والعطف على اجزاء الكلمة انما هو على التقدير
ويكون حينئذ نظيرا لجر الآخر وجه الاستشهاد بالآية ازالة الاستبعاد
حيث كان المتعارف في حذف المضاف اقامة المضاف اليه مقامه
واعرابه باعرابه نحو واسأل القرية قوله فح يندفع بعض الاشكال

وهو العطف على جزء الكلمة وبقي الاشكال رجوع الضمير اليه اللهم الا ان
يعتبر رجوعه الى علم البلاغة ويكون التانيث باعتبار المضاف اليه فيكون
المعنى وعلم توابع علم البلاغة فتامل فيه قوله يندفع كله اما العطف فلانه
ح عطف على العلم واما رجع الضمير فالى العلم المسقط وقد مر الكلام فيه كذا
افيد وقد عرفت انه فاسد فتذكر قوله نعم الاول اي على تقدير ان يكون
العلم توابع البلاغة على الكل اي على تقدير ان يكون العلم توابع
البلاغة قوله التغيير الثاني وهو اقامة المضمر مقام المظهر قوله
وغاية ما يمكن ان يقال يعني لم يحمل على المعنى العلمي حتى يتوجه عليه
الاشكال بل على المعنى الاضافي الا انه زاد فيه زيادة خصوصية
هي زيادة الاختصاص بالبلاغة ح يخرج المعاني والبيان وح يكون
تفسير علم البلاغة بالمعاني والبيان وكذا تفسير علم توابعها بالبديع
بيانا لحاصل المعنى الاضافي لا تعيينا للمعنى العلمي قوله زيادة اختصاص
بالبلاغة لا مطلق الاختصاص والا لكان شاملا للصرف والنحو
ونحوهما قوله ولا ادعاء اي ولو كان فيه تهاجب الادعاء هذا وفيه
انه مع ما فيه من التعسف لا يلايم المدعى فانه لو كان كذلك لكان
ادق العلوم وقد كان المدعى انه من ادق العلوم ولنعم ما قيل انه
تفريع على ما تقدم بواسطة مقدمة حقيقية هي ان دقائق العربية بكل جلية

ادق

ادق الدقايق ولبعضهم قول العلامة في الشرح ان اخص لم يجعل
هذا العلم ادق جميع العلوم بل جعل طايفة من العلوم ادق مما سواها
وجعل هذا العلم منها فتدبر قوله معرفة ان اعجاز لكمال البلاغة
بان يكون محيطا الغاية قوله لكونه في اعلى مراتب البلاغة قوله
لا للصرفة اي صرف همم المعارضين عن المعارضة قوله
او غيرها كالاخبار عن المغيبات ومخالفة اسلوب اساليب الرسايل
والخطب والاشعار سيما في المطالع والمقاطع قوله فكذلك الفه اي الحصر
غير مستقيم قوله اراد معرفة ان الاعجاز ثابت له بازاء محصل
الشق الاول هو معرفة نفس اعجاز القرآن ومحصل الشق الثاني
هو معرفة ان سبب اعجازه هو كمال البلاغة لا غير ومحصل الشق
الثالث الذي عليه بناء الجواب هو معرفة اعجاز المسبب عن كمال
البلاغة ثم ان الشق الثاني يشتمل على حكمين احدهما ان سبب
اعجازه وهو كمال البلاغة الثاني ان سبب اعجازه ليس امر غير كمال
البلاغة ثم الحكم الثاني يعلم بما ذكر في علم الكلام وربما يذكر
في بعض كتب هذا العلم ايضا والحكم الاول لا يعلم على التفصيل
والتحقيق الا بهذا العلم فصح ان المجموع لا يعرف الا بهذا العلم
فلذا اجيب باختيار شق الثاني لم يبعد لكن حمل عبارة المحشي

عليه لا يخ عن بعد حيث خلت عن افادة الحصر فتامل قوله فليتامل
تامل تحقيق لا اعتراضا لتوقف الوثوق في ذلك بين العلمين فان ما يعلم
في علم الكلام من كون القرآن معجزا لكمال البلاغة ليس الا على سبيل التسليم و
الاجمال دون التحقيق والتفصيل كيف ولا يعلم منه وجه بلاغته فما ظنك
بكمالها وحقيقة الامر ان ما يذكر في الكلام من كون القرآن معجزا في اعلى طبقات
البلاغة مقدمة ماخوذة من علم البلاغة مستعملة في الكلام على طريق
التسليم وانما يعلم تحقيقها في علم البلاغة ولا ينافي ذلك بناء الكلام
على المقدمات اليقينية فان المبادي اليقينية لعلم ربما يكون ماخوذة
من علم آخر يبرهن عليها هناك وبهذا يندفع ما يذكر في وجه التامل
ان هذا اليقين يحصل من علم الكلام ايضا بمقدمات تذكر فيه لان يقال
هذا العلم انما هو علم اليقين واما الجواب عن هذا بان هذا اليقين ليس في
مرتبة اليقين الحاصل من العلمين ومنزلة الاول من الثاني منزلة
علم اليقين من عين اليقين فتخيل خال عن التحصيل قوله ولو جعلت
قوله لكونه متعلقا بقوله يعني ان ما ذكرناه انما هو على تقدير ان يجعل قوله
لكونه متعلقا بمعجز ولو جعلته متعلقا بقوله يعرف اه وكان اختيار
الشق الاول بنحو من التصرف والتخصيص في المعرفة قوله فيكون
المعنى ان المعرفة المعللة بكونه اي بمعرفة كونه في اعلى مراتب البلاغة

ولا خفاء

ولا خفاء في ان كونه في اعلى مراتبها لا يعرف يقينا الا من علم
البلاغة فالمعرفة المسببة عن تلك المعرفة لا يكون الا فيه واما
الاستدلال على كونه في اعلى مراتبها بما يذكر في علم الكلام من ان اجلة
الفصحاء من العرب العرباء مع كثرتهم وغلوهم عجزوا عن الاتيان بمقدار
اقصر سورة تكون في ذلك الدرجة من البلاغة حتى اختاروا المقارعة
بالسيوف على المعارضة بالحروف فمن قبيل الاستدلال بالمعلول
على علة معينة وهو كثيرا لا يفيد اليقين قوله الاستعارة بالكناية
هذا على راي المص قوله ذكر رحمه الله هناك وجهين منشاء الوجهين ان
الوجه يحتمل معنيين فان حمل على الطريق على طريقة الايهام كان الوجه
هو الاول وان حمل على العضو المعين كان الوجه هو الثاني قوله
والاثبات استعارة تخييلية اي اثبات الوجوه للاخبار تخييلية
فان قيل قد صرحوا بان التخييلية قرينة المكنية ومعلوم ان اللازم
الاعم كالوجه الشامل للحسن والقبح لا يدل على التشبيه المضمر في النفس
بالاخص كالصورة الحسنة قلت المقام اقوى قرينة على التخصيص بالوجه
الوجه قوله فيتوجه عليه ان الترشيح قيل مع ما مر ثم في التحقيق الاول
قوله قلت قد صرحوا احاصله ان الترشيح مطلق لا يختص بما يقترن
بلفظ المشبه به ولا بالاستعارة المبنية على التشبيه بل قد يكون

في غير الاستعارة والتشبيه كما في المجاز المرسل واذا كان في الاستعارة

فلا يلزم ان يقترن بلفظ المشبه به وما نقل في السوال من المقدمات

فلو له مخصصة حيثما نقل في الجواب فان الترشيح المذكور يحتمل ان يكون

ترشيحا للمكنية وللتخييلية ايضا فهو جواب بل جوابان باختيار كلا شقي

الترديد المفهوم من السوال أثبت عكم بكم يوم القيمة قوله ترشيح

للمجاز المرسل في اليد بمعنى النعمة من باب اطلاق اسم السبب على

المسبب قوله مع انه لا تشبيه فيه اصلا فقول المعترض ان الترشيح

انما يكون في الاستعارة المبنية على التشبيه غير مسلم قوله وما ذكروا

فهو عود على ذكر في الشق الاول يعني يمنع قوله الترشيح انما يقترن بلفظ المشبه به

قوله فيما اذا كان في الكلام تشبيه ذكر فيه المشبه به حتى لا ينتقض بالمكنية

كذا قيل وفي الطائه قصد انه ليس في صورة المكنية تشبيه في الكلام بل

في النفس قوله فانما هو للترشيح الذي هو في الاستعارة قيل لو قال

فانما هو للترشيح الذي هو في التشبيه لكان اشمل حيث يتناول صورة

التشبيه الصريح ايضا كما انه شامل للاستعارة مطلقا قوله اي في النفر الى

يومئذ لا يذهب عليك ان ذلك في الكلام اشارة الى النفر فحمل يوم عسير عليه

انما يصح لو قدر مضاف اما في الاول اي يوم النفر او في الثاني اي نفر يوم

والاصح هو الثاني لما في الاول من التكرار قوله وما هو عنهما بالحديث

لا مطلقا م

اي لفظ ذلك م

المبرجم في الصحاح الرجم ان يتكلم الرجل بالظن قال الله تعالى رجما بالغيب
ومنه صار رجما لا يوقف على حقيقة امره ومنه الحديث المرجم بالتشديد
قوله اى قضية كلية يعنى يطلق الحكم واراد به القضية اطلاقا لاسم
الجزء على الكل وهذا احد اطلاقات الحكم وقد يطلق على التصديق
وهو الايقاع والانتزاع وقد يطلق على متعلقه وهو الوقوع واللاوقوع
وقد يطلق على النسبة الحكمية وقد يطلق على المحمول قوله والاصل
منطبق على فروعه استنباط من الفروع من اصلها يسمى تفريعا
وطريقه ان يجعل الاصل كبرى لصغرى سهلة الحصول فينتج فروعا
وهذا امر معروف قوله حذف المضاف وهو الاحكام قوله ومضاف اليه
وهو الموضوع والباعث على ارتكاب هذين التقديرين مع انه خلاف الظاهر
ما وقع تتمة للتعريف اعنى قوله ليتعرف احكامها منه فان ضمير احكامها
راجع الى الجزئيات فلو حمل الجزئيات على الفروع لا على الافراد الموضوع
لم يكن لاحكام الفروع معنى وبعد حمل الجزئيات على جزئيات الموضوع
لا على نفس جزئيات الموضوع وبهذا ظهر فساد ما قيل ان الشايع اطلاق
الجزئيات على افراد المفهوم الكلى لا على القضايا التى تحت القضية الكلية
بل الشايع اطلاق الفروع عليها فان حمل الجزئيات على ما هو الظاهر يحتاج
الى حذف مضاف ومضاف اليه اى على احكام جزئيات موضوعها

لابد من تقدير الاحكام عليه لان
انطباق القضية الكلية بالمعنى
المذكور ليس الا على احكام جزئيات
الموضوع م

وان حملت على الفروع تجوزا على وجه التشبيه فلا وجه الى ارتكاب خوف

انتهى كذا افيد وفيه نظر اذ لا خفاء في ان الفروع هي القضايا الجزئية

والشخصية المندرجة تحت القاعدة الكلية وبالجملة هي النتائج الحاصلة

من ضم صغرى سهلة الحصول الى القاعدة وان لها احكام هي الوقوع

واللاوقوع وان الحاصل من القاعدة مع الصغرى المنضمة اليها ليس

بالحقيقة الا الوقوع واللاوقوع ضرورة ان الطرفين والنسبة كانت

امورا معلومة وقت الشعور بالمطلوب اولا يوجب ما سبق على النظر

والاستدلال فصح ان يتعرف احكام الفروع من القاعدة من غير

كلفة وقد عرضت ذلك على الاستاذ مد ظله فاصغى اليه وافاد ان حمل

الاحكام على المحمولات ايضا محتمل فذلك لا لاطلاق معروف الضعو بعيد

ان المراد المحمولات من حيث الايقاع على الموضوعات او الانتزاع

عنها دالا فنفس المفهومات المحمولة لا تستفاد من الحجة والدليل وهذا

ظاهر قطع المكابرة بالحمل على الثبوت والانتفاء اولا ادلى قوله

ولا يصغو هذا اى مشوب من حيث ان ارجاع الضمير الى المحذوف

خلاف الظاهر ان الضمير الذي تبتغوه يعود الى الامر الكلي فيلزم

الانتشار وقيل من حيث لزوم حذف الفاعل ومن حيث انه

لا فائدة في وصف الموضوع بانه صادق على افراده اذ هو شان

نحو الفعل

الكلية م

جميع الكليات وكلاهما فاسد اما الاول فلانه لا باس بحذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه واما الثاني فلان المراد صدق موضوعه حتى يكون موضوعا على الجزئيات ومحصله ان يكون الحكم على كل افراد الموضوع لا على بعضها وهذا غير لازم في كل كلي لتحقق القضية الجزئية اكثر من ان يحصى فتنبه قوله لا يخفى ان كل شاهد متماش الكلام في هذا المقام ان المنطقيين اختلفوا في ان المعتبر في باب نسب الكليات بعضها الى بعض هو الصدق بالفعل كما هو الملائم لمذهب الشيخ في صدق العنوان او الصدق بالامكان كما هو المناسب لطريق الفارابي فعلى الاول يرجع العموم المطلق الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية دائمة وعلى الثاني الى موجبة كلية ممكنة وسالبة جزئية ضرورية اذا تمهد هذا فالمقصود المحشي ان هذا العموم انما يستقيم على الطريقة الثانية حتى يكون مفاد النسبة ان كل شاهد بالامكان متماش بالامكان وبعض ما يمكن ان يكون متماشيا ليس شاهدا بالضرورة لا على الطريقة الاولى المتعارفة عند المتاخرين حتى يكون مفادها ان كل شاهد بالفعل متماش بالفعل وبعض ما هو متماش بالفعل ليس شاهدا دائما فانه ان اعتبر في كل من الشاهد والمتماش الذكر للاثبات فقط بمعنى ان لا يذكر لغير الاثبات ابدا

او للايضاح فقط بمعنى ان لا يذكر لغير الايضاح اصلا كانت النسبة
بينهما هي التباين الكلي جدًا ابدًا مع لزوم كون ما يذكر للاثبات تارة وللايضاح
اخرى تارة خارجًا عن القسمين وهو كما ترى وان اعتبر فيهما الذكر للاثبات
في الجملة وان ذكر لغيره ايضًا او في موضع آخر او للايضاح في الجملة كذلك
كانت النسبة هي العموم من وجه وعلى الوجهين الاولى على قول والاولى
على قول قوله واما الثاني وهو كون العدول ضروريًا في قولهم لا الوك نصحا
قوله فلا بد من اعتبار تضمين معنى المنع بان يراد مع معنى التقصير معنى
المنع اي لم اقصر مانعا منك نصحي او لم امنعك نصحا مقصرا والوجه
الاول اشهر وعلى الوجهين فهو مجاز في المجموع لا جمع بين الحقيقة والمجاز فلا تغفل
قوله او جعل الالو مجازا عنه اي لم امنعك نصحي وظاهر عبارة الشرح
انه اختار الثاني وهو اقصر والظاهر ان الاول افيد قوله وهذا الاول وهو ان
العدول غير ضروري في عبارة المص قوله او على الحال اي لم اقصر حال
كوني مجتهدا انتهى ان جهدا مصدر بمعنى الفاعل ومجاز اللغوي او حذف
المضاف ايضا محتمل اي ذا جهد ويجوز حمل جهدا على معناه المصدري
مع الحالية ويكون التجوز عقليا وهو ابلغ كما مر في الاشارة اليه في
قول الخنساء انما هي اقبال وادبار على الوجوه فالحال قيد للنفي لا للمنفي
اي تركت التقصير جهدا على ما يجي نظيره عند قول المص ولم ابلغ في الاقتصار